

مؤتمر «المصريين في الخارج» يبحث عن أرض خصبة لاستثمارات قيمتها 61 مليار جنيه

الأربعاء، 05 أكتوبر 2011 02:56 كتب عبدالوهاب خضر



الوزير: العمالة المصرية في الخارج تعاني نقص المستويين المهاري والتعليمي وتراجع حجمهما في الخليج

أوصي مؤتمر "التحديات التي تواجه العاملين المصريين في الخارج" بضرورة فتح أسواق جديدة للعمالة المصرية في الخارج وتعظيم دور التحويلات عن طريق البنوك الوطنية للمساهمة في دعم الاقتصاد المصري ، ووضع مظلة تأمينات تضمن الحماية من المخاطر، والاهتمام بمشكلات العاملين التي تتمثل في الخلافات في علاقات العمل وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور ، وخلافه.

المؤتمر الذي بدأت فعالياته الخميس الماضي بالقاهرة ونظمتها الشعبة العامة لشركات توظيف العمالة بالخارج بالاتحاد العام للغرف التجارية ، تحت رعاية وزارة القوي العاملة والهجرة كشف عن أن سوق العمل المصري يستقبل سنويا 800 ألف خريج من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة ولا تجد الغالبية العظمى منهم فرص عمل حقيقية، خاصة بعد ان توقفت الحكومة عن سياسات التعيين منذ عام 1984، نتيجة اتباع سياسات الاقتصاد الحر والغاء مسئولية التشغيل.. وجاءت ورقة أهداف المؤتمر لتؤكد أنه بعد ثورة 25 يناير فإن الامر يتطلب إعادة النظر في سياسات التشغيل في الداخل والخارج.

وزير القوي العاملة د. احمد حسن البرعي قال إن العمالة المصرية في الخارج تواجه تحديات كبيرة خاصة مع نقص المستويين المهاري والتعليمي، مؤكدا تراجع حجم العمالة المصرية في دول الخليج العربي ودخول العمالة الآسيوية محل العمالة المصرية.

وشدد الوزير علي ضرورة وأهمية تدريب وتأهيل العمالة المصرية لتعود إلي مكانتها في سوق العمل في الدول العربية.

وأشار "البرعي" إلي أنه التقى وفد لبيبي يزور مصر بهدف توريد عمالة مصرية فنية تشارك في إعادة إعمار ليبيا في المرحلة المقبلة.

ومن جانبه، أكد صالح نصر رئيس شعبة توظيف العمالة بالخارج بالاتحاد العام للغرف التجارية أهمية دور شركات إلحاق العمالة بالخارج في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تمثل تحويلات العاملين بالخارج أحد الموارد المهمة للنقد الأجنبي التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني. المؤتمر الذي شارك فيه أيضا لفيف من رؤساء البنوك المصرية وعدد من أصحاب شركات إلحاق العمالة بالخارج،

إعاد ذاكرة الحضور الي مبادرة الجمعية المصرية الألمانية برئاسة محمد عطية،

والتي اكدت وجود ما يقرب من 61 مليار جنيه يمكن أن تكون ملاذا آمنا لتوفير فرص عمل جديدة من الممكن أن تساعد كثيرا في علاج أزمة البطالة في مصر، ولكن المبادرة قالت إن هؤلاء المصريين في الخارج لا يمكن ان يجازفوا بأموالهم دون ضمانات حقيقية ووجود مناخ جاد تقوده الحكومة من أجل تحسين سوق العمل والانتاج، وقدمت المبادرة شروطا أساسية لتحسين هذا المناخ، منها أن زيادة الإنتاج لن تحدث الا من خلال تحديث وتطوير الصناعة والتجارة ونقل التكنولوجيا المتطورة لانشاء صناعات جديدة وتدعيم السياحة بفكر جديد من خلال نشر الوعي بقيمة مصر السياحية عن طريق ابنائها المغتربين، هذا بخلاف قيام الحكومة بتطوير الزراعة والتصنيع وتطوير صناعة الاسمدة وتدعيم الجمعيات الزراعية وترشيد استهلاك المياه والاستفادة من مياه الصرف المعالجة والمخلفات الزراعية والصناعية وفتح اسواق جديدة للمنتجات الصناعية المصرية، وأشارت المبادرة إلي أنه بتنفيذ هذه المطالب من الممكن أن تتطور السوق الصناعية المصرية وتكون جاذبة للاستثمار خاصة لأموال المصريين في الخارج.